مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2023 المجلد: 05 العدد: 03 ص- ص: 405-422

دور الإتحاد الأوروبي في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

The role of the European Union in addressing the phenomenon of illegal immigration

آمال عقابي*[1] مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر
agabi.amel@univ-guelma.dz

تاريخ إرسال المقال: 03/01/2023 تاريخ قبول المقال: 26/04/2023

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تأصيل الإطار النظري والتحليلي لظاهرة الهجرة غير الشرعية قصد الإحاطة بها، وتوضيح أساليب التسلل الفردي أو الجماعي الناتج عن الأسباب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. إذ تتعدد الطرق التي يلجأ إليها المهاجرون غير الشرعيين للانتقال من بلد المصدر إلى بلد الاستقبال، ويغلب فيها استخدام السفن والقوارب لنقل مجموعات المهاجرين غير الشرعيين عبر البحار من بلد المنشأ، وعادة ما تكون دول الوصول هي دول الجذب التي تقع علي سواحل البحار، كدول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر الأبيض المتوسط. الأمر الذي يتطلب التصدي لها بمختلف الإجراءات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الإتحاد الأوروبي، المهاجر، الاجراءات.

Abstract: This study aims to consolidate the theoretical and analytical framework of the phenomenon of illegal immigration in order to encompass it, and to clarify the methods of individual or collective infiltration resulting from political, economic or social reasons. There are many ways that illegal immigrants resort to to move from the source country to the receiving country, and ships and boats are often used to transport groups of illegal immigrants across the seas from the country of origin, and the countries of arrival are usually the countries of attraction that are located on the coasts of the seas, such as the countries of the European Union Overlooking the Mediterranean Sea. Which requires addressing it with various measures.

Key words : illegal immigration, European Union immigration, procedures.

* آمال عقابي

المقدمة:

أصبح موضوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير خصوصا في ظل ما يشهده المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة من تطورات، أثرت بشكل أو بآخر على المجتمع الدولي ككل على جميع الأصعدة، الأمر الذي جعل هذا الموضوع من موضوعات الساعة لما تحمله من خطورة بالغة على الدول. وتعتبر الهجرة غير الشرعية أحد أساليب التسلل الفردي أو الجماعي الناتج عن أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إذ تتعدد الطرق التي يلجأ إليها المهاجرون غير الشرعيين من الأفراد والجماعات للانتقال من بلد المصدر إلى بلد الاستقبال، ويغلب استخدام السفن أو القوارب لنقل المجموعات من المهاجرين غير الشرعيين عبر البحار من بلد المنشأ، وعادة ما تكون بلدان الوصول هي دول الجذب التي تقع علي سواحل البحار والمحيطات والخلجان، مثل دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر الأبيض المتوسط واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يتطلب التصدي لها بشتى الإجراءات.

وقد انتهجت عدة سياسات للتصدي لهذه الظاهرة، وذلك نظرا لما تحمله هذه الأخيرة من آثار سلبية على البلد الأصلي والبلد المهاجر إليه معا. فعلى الصعيد الأوروبي، تم عقد ندوات ومؤتمرات من طرف الاتحاد الأوروبي، وتم اتخاذ إجراءات وقائية كتقديم مساعدات مالية على مدى خمس سنوات لفائدة الدول التي تلتزم بالتعاون والتفاوض حول اتفاقيات لإستقبال المهاجرين السرّيين، وهي توجهات تدل على المسارات التي أخذها موضوع السياسة الأوروبية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

على هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي: ماهي الاجراءات المتبعة من قبل الإتحاد الأوروبي للحد من تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ وهل فعلا تمكن الإتحاد الأوروبي من الحد من هذه الظاهرة؟

لحل إشكالية هذه الدراسة، سنعتمد على المنهج التحليلي والوصفي، وسنحاول ضمن هذه الدراسة معالجة الإشكالية المطروحة وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية والجرائم المتعلقة بها.

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني الجرائم المتعلقة بالهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة من قبل الإتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول : الإجراءات الأمنية

المطلب الثاني : الإجراءات السياسية

المطلب الثالث : الإجراءات الاقتصادية

المبحث الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية والجرائم المتعلقة بها

عرفت المفوضية الأوروبية للهجرة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية بأنها: "كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دوله عضو بطريقه غير قانونيه، بواسطة وثائق مزوره أو بمساعده شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقه الفضاء الأوروبي– الاتحاد الأوروبي– بطريقه قانونيه من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيره، ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، أو طالبو اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكن يبقون في البلاد" .

إن المتمعن لتعريف الهجرة غير الشرعية يجد أن لها أسباب (مطلب أول)، علاوة على ما يترتب عن هذه الظاهرة من جرائم (مطلب ثان)، خصوصا عندما تستغل شبكات التسفير هؤلاء الأشخاص لتهريبهم أو للاتجار بهم.

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية، فقد تكون لأسباب اقتصادية (أولا)، وهو الهروب والهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية من أجل الظفر بحياة رغدة، وهذا ما يفسر هجرة معظم الشباب إلى أوروبا بحثا عن فرص العمل والعيش الرغيد بسبب البطالة، أو لأسباب سياسية (ثانيا) بسبب الأزمات التي عانت منها معظم الدول التي بها نزاعات داخلية، كما يمكن أن تكون لأسباب اجتماعية (ثالثا) كالفقر والبطالة.

أولا: الأسباب الاقتصادية:

يعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الاسباب وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق. ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب العاطل عن العمل خصوصا في ظل تنامي معدلات البطالة[1].

ثانيا: الأسباب الاجتماعية:

[1] عثامنية سارة وزنداوي بسمة، آليات مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماستر في العلوم القانونية، تخصص منازعات إدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 45 قالمة، 2017–2018، ص28.

يعد أحد أهم أسباب الهجرة غير المشروعة ضعف الروابط الاجتماعية والتفكك الأسري داخل الدولة المصدرة للمهاجرين، وكذلك التفرقة الطائفية والفئوية وعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المصدر للهجرة غير المشروعة، ووجود أقارب في البلد المستقبل للهجرة غير الشرعية. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والجوع والبطالة والأمراض..... الخ، مع الصورة الذهنية المترسخة عن النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء وذلك وسط حشد إعلامي واسع لتلك المظاهر سواء في الدراما التليفزيونية أو السينمائية، ما يؤدي إلي وقوع الكثير في فخ السعي خلف الهجرة غير الشرعية، خاصة مع قيام بعض الأسر بالدفع بأبنائهم للهجرة عبر البحر دون مراعاة لما قد يحدث لهم من عواقب بهدف تحقيق حلم النجاح الاجتماعي للفرد والأسرة بأكملها([2]).

ثالثا: الأسباب السياسية:

في ظل غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حق التعبير والحق في اتخاذ القرار، والحق في المشاركة السياسية، والحق في صنع المؤسسات الدولة، وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية، وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية، وتفشي الفساد المالي والإداري. كل هذه الأسباب أدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما أن هناك مخالفات تسهم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل في:

- الدخول غير الشرعي عبر الحدود بصورة غير شرعية.
- الدخول باستعمال وثائق مزورة.
- المكوث لمدة طويلة باستخدام تصريح دخول إقامة.
- أن يولد فرد في أسرة مقيمة بصفة غير شرعية([3]).

كذلك من أبرز الأسباب السياسية التي شجعت الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا هي تسوية وضعية المهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وهو الإجراء الذي لجأت إليه الدول كإجراء استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية.

---

[2] مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، مقال بعنوان الهجرة غير الشرعية من منظور الاتجار في البشر.. نحو اليات للحد من الظاهرة منشور بتاريخ 13 فيفري 2017 على الموقع

www.maatpeace.org/ar/في-الاتجار-منظور-من-الشرعية-غير-الهجرة/

تاريخ زيارة الموقع 20 ديسمبر 2022.

[3] ونيسة الحمروني الورفلى، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، طارق عبد الحميد الشهاوي: الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016، ص ص 77، 79

كما أن سياسة الإتحاد الأوروبي بعد اتفاقية شينغن سنة 1989 التي حدَت من منح التأشيرات للدخول إلى دول الإتحاد الأوروبي كانت وراء تشجيع الهجرة السرية نحو دول الإتحاد الأوروبي([4]).

المطلب الثاني: الجرائم المتعلقة بالهجرة غير الشرعية

تعتبر جريمة الهجرة غير الشرعية من الجرائم المستحدثة التي تفاقم حجمها بشكل مطرد، بسبب تخصص الكثير من الشبكات الإجرامية في نقل المهاجرين بصفة غير شرعية مقابل الحصول على مبالغ مالية باهظة. وينتهي الأمر في غالب الأحيان باستغلال المهاجرين استغلالا بشعا من خلال ما يعرف بتهريب المهاجرين والمتاجرة بهم، وكذا الجريمة المنظمة. هذا ما سنتناوله على النحو التالي:

أولا: تهريب المهاجرين غير الشرعيين

عرفت المادة 3 فقرة (أ) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر 2000، جريمة تهريب المهاجرين بأنها: " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف، ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".

ولكي تتحقق جريمة تهريب المهاجرين، لابد من توافر أركانها الأساسية، وهي: الركن المادي، والركن المعنوي، وكذلك محل الجريمة. بالنسبة للركن المادي، فانه يتحقق بتحقق أحد صور السلوك الإجرامي المكون له، وهذه الصور هي:

- تدبير الدخول غير المشروع لشخص أجنبي إلى إقليم الدولة.
- تدبير البقاء غير المشروع لشخص أجنبي في إقليم الدولة.
- تدبير الخروج غير المشروع لشخص إلى إقليم دولة أخرى.
- تزوير وثيقة سفر أو هوية مزورة أو إعدادهما أو تدبير الحصول عليها أو حيازتها.

أما بالنسبة للركن المعنوي، فإنه يتمثل في القصد الجنائي الذي يقوم على عنصري العلم والإرادة، أما محل هذه الجريمة فيجب أن يكون إنسان على قيد الحياة.

[4] كريفيف الأطرش، عكوش فتحي، الهجرة غير الشرعية دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2016، ص274.

وللإشارة نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العلمية الثانية، ومع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الاعداد السكانية المتزايدة، وذات معدلات الفقر المرتفعة في الدول الافريقية، وبعض الدول الاسيوية ودول أمريكا الجنوبية. أما الهجرة غير الشرعية، فيقصد بها فعل المغادرة من إقليم الدولة الأصلي ودخول دولة الاستقبال، دون اتباع الإجراءات القانونية التي تجعل من فعله عملا مشروعا، وعادة ما يكون ذلك بمساعدة عصابات تهريب المهاجرين[5].

ثانيا: جريمة الاتجار بالبشر

إن ظاهرة الاتجار بالبشر هي ظاهرة دولية تمتد بين العديد من الدول المختلفة، وتختلف صورها من دولة لأخرى([6]). ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت هذه الظاهرة تأخذ صورا أكثر تعقيدا لارتباطها بالإجرام المنظم عبر الوطني([7]).

وقد أشارت المادة (3) من بروتكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبصفة خاصة النساء والأطفال، إلى تعريف الإتجار بالبشر، بأنه: " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".

ولكي نبين مفهوم الاتجار بالبشر، لابد من التعرض لتعريف الاتجار بالبشر، والتمييز بينه وبين الهجرة غير الشرعية.

1- أوجه الشبة بين الاتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية:

- يعد كل منهما الاتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية جريمة يعقب عليها القانون.

---

[5] عثامنية سارة وزنداوي بسمة، مرجع سابق، ص54

[6] بن حليلو فيصل وأحمد محمد الحسن، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر واقع وتحديات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، المجلد 17، العدد01، جوان 2020، ص710.711.

[7] حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014، ص63.

– أن الاتجار بالأشخاص يشكل في حد ذاته نوع من الهجرة غير الشرعية، اذ تم انتقال الشخص من دولة الى أخرى.

– كل منهما يهدف الى تحقيق الربح او الكسب المادي.

2– أوجه الاختلاف بين الاتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية:

– يفرض الاتجار اللجوء الى القوة او الجبر او الخديعة او الاختطاف طوال عملية الاتجار او خلال جزء او مرحلة منها.

– الاتجار يفترض توافر قصد الاستغلال في الدعارة، نقل الأعضاء ...الخ، حيث لا يتوافر ذلك أساسا في الهجرة وإنما قد يتوافر بالتبعية.

– في حالة الاتجار تكون الفريسة في حالة سخرة بعد عبورهم الحدود. ولكن في حالة التهريب يكون للمهاجرين حرية الإرادة بعد عبورهم الحدود.

– ليس بالضرورة أن يتم الاتجار في الافراد عبر الحدود، إذ يمكن أن يحدث داخل حدود الدولة الواحدة مادامت عناصره متوافرة.

– يتم تهريب المهاجرين من دولة لأخرى فقط، حيث أن التهريب ينطوي دائما على طابع عابر للحدود الوطنية. اما الاتجار فقد يكون وقد لا يكون كذلك.

– مصدر الربح الرئيسي الذي يعود على مرتكبي الجرم في الاتجار بالبشر هو العوائد التي تأتي من استغلال الضحايا في البغاء او السخرة او بأي طرق أخرى.

– في تهريب المهاجرين تكون اجرة التهريب التي دفعها المهاجر غير القانوني هي مصدر الربح الرئيسي([8]).

وللإشارة فقد أصدرت بعض الهيئات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، معاهدات إقليمية لمنع الاتجار بالبشر وحماية ضحايا الاتجار، ويشمل ذلك مشروع القانون العربي النموذجي لمواجهة جرائم لاتجار بالبشر، والقانون النموذجي لمجلس التعاون الخليجي، والإعلان العربي لحقوق الانسان (المادة رقم 10)، والاتفاقية العربية لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (المادة 10)، وخطة العمل الإقليمية العربية التابعة للأمم المتحدة لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين المواد 27–29([9]).

ثالثا: الجريمة المنظمة

[8] عتيقة بلجبل، الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، ص ص 48، 49.

[9] عتيقة بلجبل، المرجع السابق، ص50.

إن المجتمع الدولي يعتبر الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، لأنه يمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم. ولقد تجذرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى خطيرة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها. فهي بذلك لا تتوانى في استخدام وسائل التخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل والتسليح[10].

وعليه، تعرف الجريمة المنظمة بأنها: " تلك الجريمة التي افرزتها الحضارة المادية لكي تمكن الانسان المجرم من تحقيق أهدافه الاجرامية بطريقة متقدمة، لا يتمكن القانون من ملاحقته بفضل ما أحاط نفسه من وسائل يخفي بها اغراضه الإجرامية، ولابد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين"([11]).

إن عمليات تهريب المهاجرين والأشخاص الراغبين بالهجرة بالطرق غير الشرعية، أصبحت تعد نوعا من أنواع الجريمة المنظمة التي تعمل الدول جاهدة على مكافحتها، خصوصا دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة من قبل الإتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

عمل الإتحاد الأوروبي على وضع جملة من التدابير الاحترازية، منها إجراءات أمنية (مطلب أول)، واجراءات سياسية (مطلب ثان)، وأخرى اقتصادية (مطلب ثالث)، وذلك للحد من ظاهرة تدفق المهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا

المطلب الأول: الإجراءات الأمنية

تعامل الاتحاد الأوروبي مع موضوع الهجرة غير الشرعية على أساس أنها مسألة تهدد الهوية الوطنية الأوروبية، الأمر الذي يعطي له الحق في اللجوء الى إجراءات استثنائية وغير عادية لمواجهة هذه الظاهرة من خلال مراقبة الحدود الداخلية لدول الاتحاد (أولا)، و إنشاء وكالة فرونتكس (ثانيا) التي تعمل من أجل

[10] فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص43.

[11] محمد فوزي صالح، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الانسان، رسالة ماجستير ، تخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر ، 2008-2009، ص 10.

إيجاد حل لوقف ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك عن طريق تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني.

أولا: مراقبة الحدود الداخلية لدول الاتحاد

يقول المستشار النمساوي "فيرنر فايمان" إن بلاده ستبدأ في بناء منشآت جديدة لحماية حدودها بشكل أفضل، خاصة حدودها مع إيطاليا، مؤكدا على الجهود المبذولة للحد من قبول المهاجرين. وبنت النمسا في الفترة الأخيرة سياجا بطول 3.7 كيلومتر عند معبر "سبيلفلد" أزحم معبر حدودي لها مع سلوفينيا، قائلة إن ذلك سيساعد في إدارة تدفق الواصلين الجدد إلى أراضيها. ومن جهة أخرى صعدت الدنمارك إجراءات السيطرة على حدودها مع ألمانيا للحد من تدفق اللاجئين.

وأعلنت الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي وهي: فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ، بأن الاتحاد بات في وضع سيئ، ويواجه أياماً صعبة، معربة عن قلقها إزاء مستقبل "المشروع الأوروبي" برمته، لذا دعت إلى حماية أفضل للحدود الخارجية للحدود الأوروبية([12]). وقد ركزت دول الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية([13]). لذا ولوضع حد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، تحاول دول اوروبا جاهدة لمعالجة هذه الظاهرة من خلال التعاون، خاصة مع حكومات شمال إفريقيا وإفريقيا، بدعم تلك الدول اقتصاديا، وإيجاد مشاريع تنموية صغيرة لتقليص البطالة ودعم التنمية المستدامة، اعتقادا منها بان ذلك سوف يحد من تدفق أعداد جديدة، كون غالبية المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا يأتون للبحث عن فرص عمل ولاسباب اقتصادية، أكثر من الأسباب الأخرى ([14]).

---

[12] المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، مقال بعنوان، الهجرة عبر افريقيا و تداعياتها على أمن أوروبا، منشور بتاريخ 11 جوان 2021 على موقع :

http://www.europarabct.com/معضلة-الهجرة-غير-الشرعية-عبر-افريقيا-و

تاريخ زيارة الموقع 5 أفريل 2022.

[13] طارق عبد الحميد الشهاوي: الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2009، ص30.

[14] المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، مقال بعنوان، الهجرة عبر افريقيا و تداعياتها على أمن أوروبا، منشور بتاريخ 11 جوان 2021 على موقع :

http://www.europarabct.com/معضلة-الهجرة-غير-الشرعية-عبر-افريقيا-و

تاريخ زيارة الموقع 5 أفريل 2022

كما ركزت معظم المشروعات المشتركة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول شمال أفريقيا، على الاتفاقات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين إلى حكومات بلدانهم، أو عن طريق الدعم المادي لدول شمال أفريقيا لتشديد الحراسة على الحدود وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم([15]). وتبقى قضية مواجهة المهاجرين غير الشرعيين واحدة من القضايا التي تدفع أوروبا إلى أن تبدو اكثر تماسكا، بمسك حدودها الداخلية والخارجية.

ثانيا: إنشاء وكالة فرونتكس

تم إنشاء "فرونتكس""الوكالة الأوربية لحرس الحدودو والسواحل"، من قبل الاتحاد الأوروبي عبر مراحل عديدة، إذ كانت في البداية هذه الوكالة مسيرة من خلال اتفاقيتي ديلان الأولى والثانية بين عامي 2000 و2001، والتي أقرت المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء، ثم في جوان من عام 2002 أقر المجلس الاوروبي مشروع التسيير المشترك لوفود وتدفق الهجرة، وانتهى إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلال تأطير السياسة الأوروبية لمدة خمس سنوات؛ يقع مقر "فرونتكس" في "فيرسوفيا ببولونيا، وقد كان دورها كبير، ويظهر ذلك من خلال الميزانية المخصصة لها، والتي بلغت 88،8 مليون أورو في عام 2009، و87.9مليون أورو سنة 2010. تمتلك فرونتكس 26 طائرة مروحية، و22 طائرة صغيرة، و113 باخرة، إضافة إلى 476 شاحنة مجهزة بمعدات المكافحة للهجرة السرية، مثل الرادارات المتحركة. تعمل "فرونتكس" من أجل إيجاد حل لوقف ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني.

كما تعتمد هذه الوكالة على التكنولوجيا من خلال مساندتها للمفوضية الأوروبية، وذلك عبر تقديم حزمة اقتراح الحدود الذكية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي، كوسيلة لخلق أوروبا آمنة([16]).

المطلب الثاني: الإجراءات السياسية

تتمثل الإجراءات السياسية في حوار 5+5 (أولا)، الذي يعتبر من أهم الآليات التي تسمح بمناقشة موضوع الهجرة السرية، بيان الرباط في 13 جويلية 2006 (ثانيا)، الذي بموجبه طلبت نحو ستين دولة أفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية، ميثاق الهجرة

[15] طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق ، ص30.

[16] سعدون حفيظة: تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015-2016، ص46.47.

واللجوء (ثالثا)، الذي وضع من أجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة واللجوء، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الهجرة النظامية (رابعا)، الذي يعد السبيل الوحيد للقضاء على الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأروبية.

أولا: حوار 5+5

يعتبر الحوار 5+5 من أهم الآليات التي تسمح بمناقشة موضوع الهجرة السرية، إذ أن هذا الكيان يجمع أهم الدول المتوسطية المعنية بها، وهي: فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال ومالطا من الجانب الأوروبي، ودول المغرب العربي الممثلة في: تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، وموريتانيا، ولقد تم إدراج هذا الملف المتعلق بالهجرة لأول مرة، وحظي باهتمام كبير في قمة تونس، التي خصصت للهجرة في الحوض المتوسطي، والمنعقدة يومي 16 و 17 أكتوبر 2002، ثم في اجتماع الرباط الذي عقد في 22 و 23 أكتوبر2003، وكذلك في لقاء الجزائر في سبتمبر 2004. لقد سمحت هذه اللقاءات التطرق إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة عامة، ومشكلة الهجرة غير القانونية، وكيفية بناء حوار وتعاون فعالين في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف، وتحسين وضعيات العمال المهاجرين، ومحاربة الدخول السري خاصة بإبرام اتفاقيات إعادة القبول. غير أن اجتماع دول الانطلاق والعبور الذي جمع بين الدول المعنية في تونس، ركز على ضرورة التعاون وتبادل المعلومات والخبرات التقنية التي تمس من قريب أو من بعيد هذه الظاهرة، وكذا خلق أكبر مجال من التنسيق لمحاربة شبكات التهريب، وتقوية أجهزة المراقبة([17]).

ثانيا: بيان الرباط

في 13 جويلية 2006 طلبت نحو ستين (60) دولة أفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا. وقد صدر بيان تم الاتفاق فيه على التعاون والمسؤولية المشتركة، لحل ظاهرة الهجرة غير شرعية بطريقة متوازنة وعملية مع احترام حقوق المهاجرين. كما أقر بيان الرباط ضرورة توفير الحماية الدولية تماشيا والتزامات الدول المشاركة، والعمل على تطبيق التوصيات المتفق عليهافي هذا الشأن([18]).

ثالثا: ميثاق الهجرة واللجوء

[17] صايش عبد المالك، التعاون الأورو– مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص72.

[18] قميني رؤوف، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، دار هومة، الجزائر، 2016، ص235.

يعتبر الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء، "التزاما سياسيا" للاتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء، من أجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة واللجوء. وكترجمة لتشكل قناعة أوروبية مفادها أن الهجرة أصبحت جزءا مكونا للعلاقات الدولية عامة، ولعلاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية خاصة، مع مراعاة ما تمثله الظاهرة من تحد، وما تمنحه من فرص، حيث "يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعالة ومنسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الإيجابية التي تصاحبها.

هذا وكانت الدول الأوروبية قد تبنت بالإجماع مشروع ميثاق الهجرة، التي تقدمت به فرنسا في جويلية 2008، وحظي بإجماع وزراء الاتحاد المكلفين بالهجرة في سبتمبر 2008، وتمت المصادقة عليه من طرف رؤساء حكومات الدول الأطراف في دورة المجلس الأوروبي في أكتوبر من نفس السنة([19]).

وقد عرض الاتحاد الأوروبي من بروكسل مشروعه لإصلاح سياسة الهجرة، بعد خمس سنوات على أزمة اللاجئين لعام 2015، والمتمثل في "الميثاق الجديد حول الهجرة واللجوء". ويتضمن الميثاق "آلية تضامن إلزامية" بين الدول الأوروبية في حال حصول ضغط في هذا المجال، وإعادة أعداد أكبر من الذين ترفض طلباتهم لحق اللجوء.

رابعا: تسهيل إجراءات الهجرة القانونية

إن تسهيل إجراءات الهجرة النظامية يعد السبيل الوحيد للقضاء على الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأروبية، خصوصا من طرف الشباب البطال، الذي يرى في القارة الأوربية الملاذ الوحيد له. وفي هذا الصدد أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية المنتخبة، أورزولا فون دير لاين، أن الهجرة القانونية تعد وسيلة ناجعة ضد موجات المهاجرين غير المنتظمة، لذا يجب إصلاح نظام اللجوء الأوروبي وإيجاد إمكانيات قانونية أكثر للهجرة.

ومنذ سنة 2016، يتمسك الاتحاد الأوروبي في إطار شراكات الهجرة بسياسية "التخفيف من موجات الهجرة غير المنتظمة، وفي آن واحد فتح طرق الهجرة القانونية" كواحدة من بين أربعة إجراءات أولية لا يمكن التخلي عنها، غير أنه يصعب معرفة ما إذا كانت الهجرة القانونية تساعد فعلا في مكافحة الهجرة غير القانونية، لكن هناك على كل حال ارتباط بين الحالتين، وهذا ما يكشفه أيضا على سبيل المثال التدبير الخاص بغرب البلقان في ألمانيا. فبعدما قدم الكثير من الناس من دول البلقان الستة، في 2014 و2015،

[19] فريحة لدمية، استراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة- الهجرة غير الشرعية انموذجا-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009-2010، ص 117.

وذلك في خضم موجة اللجوء، بدون فرصة، للحصول على اللجوء إلى ألمانيا، اتخذت الحكومة الألمانية سلسلة من الإجراءات، ومن بين تلك الإجراءات إلى جانب تصنيف تلك الدول كبلدان آمنة، وجود الأفق في الهجرة القانونية بموطن عمل. وتفيد تحليلات أولية بأن الإجراءات جاءت بمفعولها وأن التحول بالفعل من الهجرة غير القانونية إلى هجرة قانونية يكون قد تحقق([20]).

المطلب الثالث: الإجراءات الاقتصادية

تتمثل الإجراءات الاقتصادية في الآليات الأوروبية للجوار والشراكة (أولا)، مشروع يورميد للهجرة (ثانيا) الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وهو ما سنتطرق إليه على النحو التالي:

أولا: الآليات الأوروبية للجوار والشراكة

تمثل الآلية الأوربية للجوار والشراكة أداة التمويل الرئيسية لسياسة الجوار الأوربية، حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوربية، وكذلك روسيا، وتعد أداة التعاون، ويديرها قسم المعونات الأوربية للتنمية، والذي يتم من خلاله تجسيد القرارات السياسية وترجمتها على أرض الواقع. وتعد الآلية الأوربية للجوار والشراكة، منذ افتتاح نشاطها في جانفي 2007، آلية ميدان حيث كانت تضمن تمويل الشراكة الأوربية المتوسطة، وحلت أيضا محل آلية المساعدة التقنية لفائدة مجموع البلدان المستقلة في وسط وشرق أوربا، وكذلك محل آليات مالية أخرى.

وهي تهدف إلى:

- دعم التحول الديمقراطي وتشجيع حقوق الإنسان.
- تيسير الانتقال إلى اقتصاد السوق وتشجيع التنمية المستدامة
- تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة، مثلا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، حل النزاعات، دولة القانون ....الخ([21]).

ثانيا: مشروع يورميد للهجرة

[20] ليزا هينيل، الهجرة عوض طلب اللجوء . طرق شرعية نحو أوروبا مقال منشور بتاريخ 22 نوفمبر 2019 على الموقع الالكتروني: الهجرة-عوض-طلب-اللجوء-.-طرق-شرعية-نحو-أوروبا/www.dw.com/ar/ a-51331390
تاريخ زيارة الموقع 2021/1/09.

[21] فريحة لدمية: مرجع سابق، ص126.

يعد برنامج "يوروميد للهجرة 2" الذي يموله الاتحاد الأوروبي مشروعا يركز على التشريعات في مجال الهجرة والمؤسسات والسياسات، في ثمانية من أصل تسع دول وأقاليم شريكة في المشروع، ومن بينها مصر، وذلك بهدف تعزيز التعاون مع هذه الدول في مجال إدارة الهجرة .

ويهدف المشروع وفقا لبيان صادر عن المركز الإعلامي للآلية الأوروبية للجوار، إلى حصر التطورات المسجلة في مجال التشريعات الخاصة بالهجرة والمؤسسات والسياسات في منطقة البحر المتوسط، في سياق مقاربة عالمية للاتحاد الأوروبي حول الهجرة، بالإضافة إلى تقديم تطورات مفصلة للوضع التشريعي والمؤسساتي في الدول التسع الشريكة بطريقة توفر سهولة المقارنة .

يذكر أن برنامج "يوروميد للهجرة 2 "يهدف إلى تعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة، مما يساعد الشركاء المطلين على البحر المتوسط على تعزيز قدرات تمكنهم من توفير حلول فعالة وهادفة وشاملة لمختلف أشكال الهجرة. ويساعد البرنامج أيضا هذه الدول على خلق آليات لتشجيع فرص الهجرة القانونية، ودعم التدابير الرامية إلى تعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية، وتكثيف الأنشطة الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر، والهجرة غير القانونية، وإدارة موجات الهجرة المزدوجة([22]).

انطلاقا من أول ديسمبر 2020 أصبح برنامج يوروميد للهجرة الذي يموّله الاتحاد الأوروبي، وينجزه المركز الدّولي لتنمية سياسات الهجرة يحمل عنوان يوروميد للهجرة 5.

يهدف المشروع إلى تعزيز نظم حوكمة الهجرة القائمة على الحقوق، وذلك من خلال تمتين وتوسيع نطاق التّعاون بين البلدان الشريكة في إطار آليّة الجوار الأوروبي والدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك ضمن البلدان الجنوبيّة الشريكة في إطار السياسة الأوروبيّة للجوار.

بناء على نتائج مراحله الأربعة الأولى (2004–2020) سيعمل البرنامج على دعم الدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الجنوبيّة الشريكة، على إطلاق حوار شامل وبنّاء وعمليّ، وإنشاء إطار للتعاون

[22] راديو سوا الأمريكي، مقال بعنوان مشروع أوروبي لتعزيز التعاون في مجال التعامل مع الهجرة عبر المتوسط" منشور بتاريخ 8 افريل 2011 على الموقع التالي:

https://www.radiosawa.com/archive/2011/04/28/-عبر-الهجرة-مع-التعامل-مجال-في-التعاون-لتعزيز-أوروبي-مشروع المتوسط

تاريخ زيارة الموقع 2022/07/20

في مجال الهجرة، وذلك بالتّركيز خاصّة على دفع الآليّات والقدرات لإعداد وتنفيذ سياسات للهجرة تستند على الأدلّة([23]).

الخاتمة:

القينا الضوء في هذه الدراسة على دور الإتحاد الأوروبي في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال الإجراءات التي اتبعها، بغية الحد من تفشي هذه الظاهرة، خصوصا وأن القارة الأوربية تعتبر الملاذ الآمن للشباب الباحث عن فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منه معظم دول أفريقيا. كل هذه الأسباب زادت من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

– يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من موضوعات الساعة، وظاهرة جديدة ومعقدة تحتاج إلى دراسة دقيقة، من أجل وضع حلول عملية ناجعة وشاملة لهذه الظاهرة التي استفحلت في المجتمع الدولي.

– للهجرة تأثير كبير على البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة، إلى جانب دول العبور على جميع الاصعدة.

– محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب مواجهة الأسباب المؤدية لها، والعمل على وضع حلول لها.

–عدم وجود وعي فردي ومجتمعي لدى الراغبين في الهجرة غير الشرعية.

– يلاحظ أنه رغم التدابير الأمنية المشددة، والترسانة القانونية الصارمة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي في مواجهة المهاجرين غير الشرعيين، لم تثبط من عزيمة المهاجرين على الهجرة غير القانونية، إنما زادتها حدة، لان أوروبا تفننت في سن القوانين والإجراءات القانونية الصارمة، لكنها لم تقض على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الهجرة غير الشرعية.

واستنادا لما سبق ذكره من نتائج، ندرج الاقتراحات الآتية:

[23] راديو سوا الأمريكي، مقال بعنوان مشروع أوروبي لتعزيز التعاون في مجال التعامل مع الهجرة عبر المتوسط" منشور بتاريخ 8 افريل 2011 على الموقع التالي:

https://www.radiosawa.com/archive/2011/04/28/مشروع-أوروبي-لتعزيز-التعاون-في-مجال-التعامل-مع-الهجرة-عبر-المتوسط

تاريخ زيارة الموقع 2022/07/20

– وجوب توافر إرادة سياسية تنتهجها الدول من اجل القضاء على أسباب الهجرة غير الشرعيةن وعدم الاقتصار فقط على تجريمها واتخاذ إجراءات أمنية صارمة في مواجهتها. فالواقع ينفي فعالية هذه الأخيرة، لأن الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة هي أسباب إنسانية.

– زيادة مستويات التنسيق والتعاون بين دول شمال أفريقيا والإتحاد الأوروبي من ناحية، ودول العبور والبلدان المصدرة للمهاجرين والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية من ناحية أخرى.

– ضرورة تشديد العقوبات على أعضاء الشبكات والمنظمات الإجرامية التي تقوم بتهريب المهاجرين، سواء قاموا بعملية النقل أو ساعدوا على تنظيمها، أو وفروا وسائل النقل، وكذلك من ساهم في الجريمة بحكم منصبه أو سلطته أو أجهزة الحكومة أو مراكز الحدود، وهذا ما يدفع إلى ضرورة مواجهة التشريعات القانونية السارية لتكون أكثر فعالية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

– وجوب تسطير إستراتيجية دولية عالمية تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى الدول قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في بلدانهم الأصلية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

– بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر 2000

– بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر 2000

ثانيا: الكتب

– حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014.

– طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2009.

– قميني رؤوف، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، دار هومة، الجزائر، 2016.

– ونيسة الحمروني الورفلى، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، طارق عبد الحميد الشهاوي: الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

– سعدون حفيظة، تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015–2016.

– صايش عبد المالك: التعاون الأورو–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،2006.2007.

– عثامنية سارة، زنداوي بسمة: آليات مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماستر في العلوم القانونية، تخصص منازعات إدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 45 قالمة، الجزائر، 2017–2018.

– فريحة لامية، استراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة– الهجرة غير الشرعية أنموذجا– رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009–2010.

– فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،الجزائر، 2010–2011

– محمد فوزي صالح، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الانسان، رسالة ماجستير ، تخصص القانون الدولي لحقوق الانسان ، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس،المدية،الجزائر ، 2008–2009

– قميني رؤوف، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، دار هومة، الجزائر، 2016،

رابعا: المقالات

– بن حليلو فيصل وأحمد محمد الحسن، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر واقع وتحديات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، المجلد 17، العدد01، جوان 2020،

– عتيقة بلجبل، الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2013،

– كريفيف الأطرش، عكوش فتحي: الهجرة غير الشرعية دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2016.

خامسا: المواقع الإلكترونية

– مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، مقال بعنوان الهجرة غير الشرعية من منظور الاتجار في البشر.. نحو اليات للحد من الظاهرة ، منشور بتاريخ 13 فيفري 2017 على الموقع

www.maatpeace.org/ar/في–الاتجار–منظور–من–الشرعية–غير–الهجرة/

– المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، مقال بعنوان، الهجرة عبر افريقيا و تداعياتها على أمن أوروبا، منشور بتاريخ 11 جوان 2021 على موقع :

http://www.europarabct.com/و–افريقيا–عبر–الشرعية–غير–الهجرة–معضلة

– ليزا هينيل، الهجرة عوض طلب اللجوء . طرق شرعية نحو أوروبا، مقال منشور بتاريخ 22 نوفمبر 2019 على الموقع الالكتروني:

www.dw.com/ar/ a–51331390/أوروبا–نحو–شرعية–طرق–.–اللجوء–طلب–عوض–الهجرة

– راديو سوا الأمريكي، مقال بعنوان مشروع أوروبي لتعزيز التعاون في مجال التعامل مع الهجرة عبر المتوسط" منشور بتاريخ 8 افريل 2011 على الموقع التالي:

https://www.radiosawa.com/archive/2011/04/28/–في–التعاون–لتعزيز–أوروبي–مشروع

المتوسط–عبر–الهجرة–مع–التعامل–مجال